BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum
(DF)

أهم نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨

ماجد عثمان:

هذه هي المرة الأولى التي يُعرَض فيها التقرير في احتفالية خاصة في مكتبة الإسكندرية وذلك بعد أن تم عرضه في احتفالية وطنية للمرة الأولى في القاهرة. ويعد تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠٠٨ هو العاشر في سلسلة من التقارير التي ظهرت على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية، وعنوانه في هذه السنة "العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني". ويسعدني أن يشترك في هذا العرض ثلاثة من الخبراء الذين شاركوا في تحرير هذا التقرير، أولهم الدكتورة هبة حندوسة وهي المؤلف الرئيسي لهذا التقرير، وهو ثالث التقارير الذي تتولى تحريره وإدارته، وكلنا نعتز بالدكتورة هبة حندوسة لإضافاتها الكثيرة، وهي أستاذ علم الاقتصاد وتقلدت عددًا من المراكز الهامة كمستشارة لوزراء الصناعة وأيضًا كمسئولة عن مؤسسة المنتدى الاقتصادي للدول العربية وإيران وتركيا لحوالي عشر سنوات، وهي حاليًّا مسئولة عن تقرير التنمية البشرية. وقد كان لهذا التقرير تأثير كبير مع ما أضافته الدكتورة هبة حندوسة في جعل المجتمع المصري يفكر بطريقة مختلفة في كثير من القضايا. ونذكر أن التقرير السابق –والذي كان بعنوان "نحو مستقبل مصر"– قد تحدث عن مفهوم العقد الاجتماعي الجديد، ومنذ ذلك الحين طُرح الموضوع بشكل كبير في المجتمع المصري.

وستقوم الدكتورة هبة حندوسة بعرض رؤية عامة للتقرير، وتليها الدكتورة سحر الطويلة والتي ستعرض موضوع العقد الاجتماعي، ثم أخيرًا الدكتورة فادية علوان والتي ستعرض موضوعًا خاصًّا في التقرير ويتعلق بالتعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير به العديد من الموضوعات التي سيتم تناولها والمتعلقة بالمجتمع المدني والقيام بدوره الرئيسي في التنمية. وبالطبع لم تكن هناك فرصة لتغطية كل الموضوعات، ولكننا سنكتفي بإعطاء فكرة عن هذا التقرير.

هبة حندوسة:

مؤشرات التنمية البشرية هي تلك التي يتم ذكرها في كل تقرير، وفي عام ٢٠٠٤ كان موضوع التقرير يركز على فكرة اللامركزية، ثم عام ٢٠٠٥ كان الموضوع الرئيسي هو "نحو عقد اجتماعي جديد في مصر"، أما في هذا العام ٢٠٠٨ فإن الموضوع الرئيسي هو "دور المجتمع المدني في تنفيذ رؤية العقد الاجتماعي الجديد".

ولقد شارك تسعة عشر باحثًا في هذا التقرير، واستغرق العمل فيه أكثر من عام تم في أثنائه التعرف على كثير من منظمات المجتمع المدني، وأدركنا أن المجتمع المدني بالفعل شريك أساسي في التنمية. ومن خلال إعداد التقرير، استفاد المشتركون في إعداده من التعرف على أنشطة أكثر من مائة وخمسين جمعية أهلية تعتبر ممارساتها من أفضل الممارسات، وقد تم الإشارة إلى الكثير من التجارب الناجحة لمنظمات المجتمع المدني ضمن إطارات التقرير التي تبلغ أكثر من خمسين إطارًا.

وقد قامت الدكتورة هانيا الشلقامي في الفصل السادس من التقرير بدراسة مسحية لشياخة عين الصيرة باعتبارها إحدى المناطق المهمشة وذلك بغرض التعرف بالتفصيل على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني وطبيعة العلاقة بين هذه المنظمات والهيئات الحكومية بالمنطقة، وأيضًا رأي المستفيدين في الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني.

ويتناول التقرير ست رسائل توجد في الفصل الأول، وكذلك فصلين عن خريطة المجتمع المدني في مصر ومشاكله ومستقبله.

والرسالة الأولى للتقرير تؤكد أن منظمات المجتمع المدني هي الأداة الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج العقد الاجتماعي وعددها خمسة وخمسون برنامجًا كما تناول التقرير دور المجتمع المدني في تنفيذ تلك البرامج التي تضمنت التأمين الصحي الشامل والتعليم قبل المدرسي وغيرهما، على ألا يكون ذلك على أساس أن تتراجع الدولة عن دورها فيقوم به المجتمع المدني، ولكننا نطلب من الدولة الاستعانة بالجمعيات الأهلية لاستكمال عملها ولتنفيذ مشروعاتها.

وبالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي من المفروض أن تتم تغطيتها بحلول عام ٢٠١٥، فإن أولها يتعلق بخفض نسبة الفقر إلى النصف، ولا شك أن من أفضل الأدوات لتحقيق هذا الهدف هو الاستعانة بالجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني. والمثال على ذلك برنامج ضخم بدأت الحكومة بالفعل في تنفيذه وأسمته "التحويلات النقدية المشروطة"؛ حيث تتعرف الحكومة على أفقر مليونْ أسرة في المجتمع المصري وتوفر لهم الدعم النقدي – تحصل عليه الأم– على أن يكون هناك عقد بين الحكومة وهذه الأسرة بحيث تؤكد الأسرة في مقابل ما تحصل عليه من مبالغ شهرية أن أولادها يذهبون إلى المدارس، ويحصلون على الخدمات الصحية المطلوبة ويعمل رب الأسرة عملاً مجديًا. ومن هنا يتأكد أن دور منظمات المجتمع المدني، ليس بالإنفاق من أموالها، ولكن بمدها يد المساعدة على المستوى المحلي بطريقة جدية وفعَّالة بحيث يتحقق البرنامج على مستوى كل المحافظات. أما عن الإجراءات المقترحة لتحقيق الرسالة الأولى فأولها مراجعة قانون الجمعيات الأهلية لتهيئة بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني، أيضا إزالة العقبات القانونية والعملية التي تحد من إنشاء منظمات المجتمع المدني، أخيرًا إتاحة الفرص للمجتمع المدني لممارسة الحق في المساءلة والمراقبة لمنظماته وللحكومة وللقطاع الخاص.

وتتعلق الرسالة الثانية بأن منظمات المجتمع المدني هي الحكم الأفضل لاستعادة الثقة بين الدولة والمواطن، ونحن نعلم أن هذه الثقة أصبحت ضعيفة في الآونة الأخيرة، ولذلك فعلى منظمات المجتمع المدني أن تطبق داخليًّا قواعد ومبادئ التنظيم الديمقراطي تطبيقًا أفضل، وأن تُقيم شبكات اتصال أفضل فيما بينها لكي تعطي صورة متماسكة لها، وأن تتكلم بصوت واحد عن قضايا التنمية البشرية وحقوق الإنسان. وأخيرًا، يمكن أن يطلب من الدولة أن تحد من ممارستها السلطوية وتزيد من تسامحها إزاء منظمات المجتمع المدني.

والرسالة الثالثة تتعلق بمراجعة وتحسين دور الدولة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، بما يتيح فرصًا أكبر للمجتمع المدني. فإنه عند مراجعة التاريخ نجد أن المنظمات الأهلية في العقود السابقة بل وفي القرن السابق لها أهمية كبرى، خاصةً قبل ثورة ١٩٥٢، ونريد استعادة هذا الدور الحافل للمنظمات؛ ولذلك، يجب على الدولة أن تصنف وترتب أولويات الأنشطة العامة التي تعتبر عبئًا عليها، وأن تعطي فرص المشاركة للمجتمع المدني كما أعطته للقطاع الخاص، مثل الكثير من مستشفيات وجامعات القطاع الخاص، ولكن المجتمع المدني لم يشارك بدرجة كافية لأن القوانين والإجراءات مازالت غير مواتية لذلك، كذلك مطلوب وجود تنسيق بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني المعنية. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد على الأقل عشرة برامج للعقد الاجتماعي الجديد الخمسة والخمسين يمكن أن نعهد بها بالكامل لمنظمات المجتمع المدني بحيث تقوم بتشغيلها، مثل النهوض بمستوى المناطق العشوائية والتأمين الصحي والخدمات الإرشادية المتخصصة في الزراعة والميكنة الزراعية. ويجب أن تصبح حملات تدبير الأموال والدعوة بين الشركات والأفراد قضية قومية مع وجود حوافز خاصة من أجل زيادة أعمال البر والمسئولية الاجتماعية للشركات.

وتضمنت الرسالة الرابعة أهمية دور المرأة واستطاعتها المطالبة بزيادة مشاركتها السياسية والاقتصادية بشكل أفضل من خلال منظمات المجتمع المدني. وكانت الإجراءات المقترحة لتحقيق هذه الرسالة هي أنه يجب على وزارة التنمية المحلية واتحاد الجمعيات الأهلية تطبيق فكرة التمييز الإيجابي للمرأة على مستوى جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية. كذلك يجب تشجيع منظمات المجتمع المدني على طلب المشاركة في تصميم وتوجيه وتنفيذ برامج العقد الاجتماعي. وإذا أخذنا برنامج الأسر المنتجة كمثال، فسوف نجد أن هناك آلاف النساء اللاتي يعملن من منازلهن تحت مظلة هذا البرنامج، ويعتبر منفَذًا لتتعلم فيه المرأة وتتدرب ثم تدخل في أعمال خاصة في القطاع الرسمي، وبالتالي يجعلها ذلك شريكة أساسية في المجتمع المحلي ويمكِّنها من الوصول إلى مواقع متقدمة في الحياة السياسية.

أما الرسالة الخامسة فتتعلق باستخدام الخريطة الجغرافية الحالية للفقر، ويمثل هذا تحديًا كبيرًا لمنظمات المجتمع المدني، لأنه لأول مرة استطاعت وزارة التنمية الاقتصادية – بمساعدة البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– الوصول إلى خريطة كاملة توضح مستويات الدخل على نطاق الجمهورية بأكملها، بحيث استطعنا تحديد أفقر ألف قرية في حاجة إلى زيادة خدمات الحكومة والقطاع الأهلي. أما عن الإجراءات

المقترحة لتحقيق الرسالة الخامسة، فأولها زيادة الوعي باستخدام خريطة الفقر للتعرف على المناطق الفقيرة التي تحتاج إلى وجود الجمعيات الأهلية، وتم تصميم خريطة لتواجد الجمعيات الأهلية والتي توضح أن هناك فرقًا كبيرًا بين تواجد الجمعيات والمناطق المحرومة. هذا بالإضافة إلى ضرورة تنظيم حملة مستهدفة عن طريق اتحاد الجمعيات الأهلية لتشجيع منظمات المجتمع المدني وشراكة تلك المنظمات مع غيرها من الأطراف الفاعِلة على المستوى المحلي في الأنشطة المتعلقة بمجاليْ الخدمات والتنمية. وأخيرًا التعرف بشكل موضوعي وعلمي على أفضل الممارسات التي يرعاها اتحاد الجمعيات الأهلية وتقييمها.

ونادت الرسالة السادسة بتنظيم حملة قومية لتعبئة المجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية والدفاع عن فكرة العقد الاجتماعي الجديد. وكان من أول الإجراءات المقترحة لتحقيق هذه الرسالة، إتاحة الدولة المجال في السلطة التشريعية وفي وسائل الإعلام العامة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بدورها الدَعوي عن الأهداف الإنمائية للألفية والعقد الاجتماعي الجديد. كذلك أن تقوم الوزارات التنفيذية بتحديد إدارات معينة من أجل تنسيق الأنشطة مع مركز العقد الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

هذا بالإضافة إلى ضرورة أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتنظيم نفسها بحيث تنتخب مندوبيها على مستوى الأنشطة والقطاعات، كما تشجع قيام ائتلافات بين المنظمات. أخيرًا يجب على مركز العقد الاجتماعي الجديد القيام بدور الوسيط بين المجتمع المدني والدولة وقطاع الأعمال طبقًا للتفويض الممنوح له عند إنشائه من رئيس الوزراء.

أما الفصل الثالث الذي أعدته الدكتورة أماني قنديل، والذي تناول خريطة المجتمع المدني في مصر، فقد بدأ بتعريف قطاع منظمات المجتمع المدني وسماته كمجموعة من المنظمات التطوعية تشغل المساحة العامة بين الأسرة والسوق والدولة ولا تسعى لتحقيق الربح ولكنها تسعى لتحقيق منفعة جماعية، كذلك من الممكن أن تمثل مصالح أصحاب مهنة معينة، وتُستبعد منها الأحزاب السياسية. أما عن مكونات منظمات المجتمع المدني فهي المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحقوقية والدفاعية، وجماعات الأعمال والجماعات المهنية.

وفي نبذة عن التطور التاريخي لهذه المنظمات في مصر، يوضح هذا الفصل أن منظمات المجتمع المدني بدأت منذ عهد محمد علي، كذلك ظهرت الجمعيات النسائية منذ

أوائل القرن الماضي، وبدأ العهد الليبرالي منذ عام ١٩٢٣ وحتى ثورة ١٩٥٢. أما بعد الثورة فأصدرت الدولة قانون عام ١٩٦٤ والذي حد من نشاط الجمعيات الأهلية، وتعد المرحلة الراهنة مرحلة انتقالية لما بعد الانفتاح، حيث تصاعد فيها نشاط المجتمع المدني بدءاً من منتصف الثمانينيات. ومن الاتجاهات الحديثة لنشاط منظمات المجتمع المدني، الاهتمام بقضايا الفقر؛ وهناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية التي تركز على تخفيض نسب الفقر، كما تقدم التدريب والتأهيل، وتوفر فرص عمل أو قروضًا صغيرة بالتعاون مع القطاع الخاص. وقد تم تسجيل ٦٠٠ جمعية تنموية بعد صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. أيضًا، تزايد قبول فكرة المسئولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الخاص، وبدأ اهتمام غير مسبوق بمساعدة النساء الفقيرات المعيلات لأسر، كما يعتبر تقديم قروض صغيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة آلية مناسبة لخلق مجالات للعمل وفرص توظيف خريجي الجامعات والتعليم الفني. كما كان واضحًا بروز الاهتمام بتنمية العشوائيات خاصة في القاهرة التي توجد بها ٨٦ منطقة عشوائية. بالإضافة إلى التوسع الملحوظ في عدد منظمات الأعمال وحجم العضوية فيها.

وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد جمعيات الأعمال ٥٨ جمعية، كما بلغ عدد جمعيات سيدات الأعمال ١٦ جمعية في عام ٢٠٠٧، كذلك يبلغ عدد جمعيات حماية المستهلك ٦٧١ جمعية. ومن الاتجاهات الحديثة موضوع حماية البيئة، وتصنف الجمعيات التي تتبنى هذا الاتجاه عالميا تحت مظلة منظمات المناصرة. ومن هنا تظهر ضرورة التأكيد على إنشاء جمعيات للشباب للحصول على تدريب على استخدام جهاز الكمبيوتر أو اكتساب مهارات للعمل أو تقديم تدريب مهني، وقد بلغ العدد في مصر حاليا ٣٠٣ جمعيات أهلية تركز على الشباب. وأصبح موضوع حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم مجالا حيويًّا للجمعيات في مصر؛ ويقدر عدد الأطفال العاملين في مصر ٢,٥ مليون طفل، لذلك تم تفعيل مبادرة هامة في عام ٢٠٠٦ تحت عنوان "أطفال في خطر"، وقد شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للطفولة والأمومة بغرض التصدي لمشاكل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع وذوي الاحتياجات الخاصة. أيضًا هناك ٦١ منظمة لحقوق الإنسان تعمل في رقابة ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، كذلك تقدم المساعدة القانونية المباشرة للمتضررين من هذه الانتهاكات. وهناك بعض المؤشرات السلبية في هذا الصدد، ومنها عدم وجود ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية في المحافظات الأشد فقرًا في مصر وبين التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية. كما أن ٧٠% من

الجمعيات عمومًا تتركز في المناطق الحضرية، وعلى الرغم من زيادة عدد جمعيات التنمية والمناصرة مؤخرًا إلا أنه من المهم عدم الانخداع بأرقام الجمعيات وتزايدها لأن الأهم هو كفاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدني.

أما بالنسبة لتقييم الإسهامات الاقتصادية، فقد حققت ١٥,١٥٠ جمعية حوالي ملياريْ جنيه تشمل رسوم العضوية والتبرعات والمنح والدعم المالي الحكومي لحوالي ٣٠% من الجمعيات وكذلك التمويل الأجنبي، وذلك بالنسبة لإيرادات عام ٢٠٠٧. أما بالنسبة للمصروفات، فهي حوالي ١,٥ مليار جنيه؛ هذا على اعتبار أن الفرق بين المصروفات والإيرادات يمثل دخلاً للجمعية يمكن استخدامه في دعم أنشطتها. وقد حصلت ٢٤٩ جمعية أهلية في عام ٢٠٠٦ على تمويل أجنبي على النحو المنصوص عليه في القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بحيث يصل إجمالي قيمة المنح الأجنبية ٣٠٠ مليون جنيه. كما بلغ إجمالي قوة العمل ١٠٠,٧٦١ عامل في عام ٢٠٠٦، مما يشير إلى القدرة المحدودة حاليا لقطاع المجتمع المدني على خلق فرص عمل، هذا وقد وصل إجمالي الموظفين المنتدبين في منظمات المجتمع المدني إلى ١٢,٨٨٩ موظف. وإذا تمت مقارنة هذه الأرقام بما تحقق في الدول المتقدمة أو النامية، يتضح أن مؤشريْ التمويل والتوظيف يعدان متواضعين للغاية.

وحول الفصل الرابع الذي أعدته الدكتورة فاطمة خفاجي بالاشتراك مع كل من الدكتورة أماني قنديل والدكتورة ليلى البرادعي، فقد حمل عنوان "المجتمع المدني في مصر: المعوقات الخارجية والداخلية"، وكان التساؤل العام لهذا الفصل "هل منظمات المجتمع المدني قادرة على إحداث التغيير؟". وعن الإطار العام لهذا الفصل، فقد أشارت الدراسات إلى الارتباط الوثيق بين مستوى التنمية في المجتمع ومستوى نشاط المجتمع المدني من خلال مجموعة من أطر التقييم، أولها الإطار القانوني والتنظيمي الذي تم التركيز عليه في هذا الفصل خاصةً قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، كما ذكرنا رأي الحكومة في هذا الإطار واستعدادها لتعديل هذا القانون. أيضًا، الإطار السياسي وإطار البيئة الاجتماعية والثقافية، وأخيرًا العوامل الاقتصادية.

ومن التحديات الاجتماعية والثقافية التي أبرزها التقرير الفجوة النوعية في تولي القيادة في منظمات المجتمع المدني، كذلك إن خبرة المنظمات في عملية التشبيك محدودة للغاية وتنعكس على قدرتها على إسماع صوتها والتفاوض مع مركز القوة الجماعية. وكما تم

الإشارة، فقد تم تخصيص الجزء الأكبر من هذا الفصل عن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمعوقات المختلفة فيما يتعلق بتوفيق أوضاع الجمعيات، وحق الدولة في حل منظمة المجتمع المدني، وحظر الأنشطة السياسية للجمعيات الأهلية، كذلك قضية التمويل. وتناول أيضًا كل ما يخص موضوع المراقبة والعقوبات، مثل أمن الدولة ومراقبته للمنظمات من داخل وزارة التضامن والشئون الاجتماعية، وكذلك العقوبات الجنائية وغيرها من عقوبات. كما تناول موضوع اللامركزية، وقد كانت محافظة قنا من أوائل المحافظات التي ظهرت بها شراكة حقيقية بين دور الدولة والإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ الخدمات المختلفة. وهنا نرى إمكانية الوصول إلى بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني من خلال الإدارة المحلية الرشيدة.

ماجد عثمان:

نشكر الدكتورة هبة حندوسة على العرض الذي قدمته، وأؤكد على الرسائل التي أشارت إليها، والتي تضمنها التقرير حول دور المجتمع المدني. ولم يهدف هذا التقرير إلى الإشارة للمجتمع المدني على أنه استكمال للصورة، وكذلك لم يتضمن أحاديث مرسلة عن المجتمع المدني، ولكنه تحدث عن توصيات وأدوار محددة، كما تحدث بشكل واضح عن أنه من الممكن أن يكون المجتمع المدني أكثر فاعلية في أداء هذه الأدوار، وفي استعادة الثقة بين الدولة والمواطنين، كما أن التقرير لا يلجأ إلى الاسترسال ولكن إلى وضع توصيات بعينها، وهنا تكمُن أهميته.

والعرض التالي سيكون للدكتورة سحر الطويلة مدير مركز العقد الاجتماعي الذي أنشء تنفيذًا لتوصية صدرت عن التقرير السابق، والذي تحدث عن ضرورة وجود عقد اجتماعي بين المواطن والدولة. وتم إنشاء هذا المركز تحت مظلة مجلس الوزراء في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وتشغل الدكتورة سحر الطويلة أيضًا وظيفة أستاذ في قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سحر الطويلة:

سأتناول في عرض اليوم جزءًا خاصًّا بمركز العقد الاجتماعي وبرامجه الخمس والخمسين، وسأعرض أيضا جزءًا من الفصل الثاني في التقرير الخاص بحالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية، وقد أعد هذا الجزء مجموعة من الزملاء في معهد التخطيط

القومي وهم الدكتورة علا الحكيم، والدكتورة زينات طبالة، والدكتورة هدى النمر، والدكتور أشرف العربي، وسأقوم بتقديم الجزء الخاص بهم بالنيابة عنهم.

إن المدخل الطبيعي قبل أن أتحدث عن مفهوم العقد الاجتماعي، هو أن أتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية في مصر، لأن هذه المؤشرات توضح ما إذا كانت هناك مشكلة أو تحد أو حاجة ضرورية لعقد اجتماعي جديد أم لا.

وفي محاولة لرصد تطور مستوى التنمية البشرية تم تتبع تطور دليل التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية بداية من تقرير ١٩٩٥ حتى تقرير هذا العام اتضح أن تطور قيم دليل التنمية البشرية على المستوى القومي يشير إلى تحسن مستمر في مستوى التنمية البشرية، وإن كانت لا تزال عند مستوى متوسط بلغ ٠,٧٢٣ عام ٢٠٠٦ باعتبار القيمة العظمى للدليل هي "١"، وتعد هذه القيمة متوسطة وإن كانت ارتفعت مقارنة بنقطة البداية في عام ١٩٩٣ والتي بلغت ٠,٥٢٤، مع العلم أنه بمجرد وصول دليل التنمية البشرية إلى ٠,٥ فهذا يعد بداية المستوى المتوسط للتنمية البشرية، وحتى ننتقل من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع لابد أن يتجاوز دليل التنمية البشرية ٠,٨، لذا فالدليل مازال متوسطًا وإن كان يقترب من الحد الأدنى من المستوى الأعلى.

وقد تم تتبع دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات على مدى عشر سنوات لتحديد اتجاهات التنمية البشرية على المستوى المحلي، وللتأكيد على التفاوت في تقدم عملية التنمية. وقد حسب الفريق المعد لهذا الجزء من التقرير دليل التنمية البشرية في كل محافظة من المحافظات الست والعشرين ومدينة الأقصر، فوجد أن هناك خمس محافظات احتفظت بالمراكز الأولى على مدى التقارير وهي بورسعيد (٠,٧٥٣) والسويس (٠,٧٥١) ودمياط (٠,٧٣٩) والإسكندرية (٠,٧٣٨) والقاهرة (٠,٧٣٧). وقد تميزت هذه المحافظات بارتفاع معدل القراءة والكتابة لدى البالغين، فتراوحت نسبته من ٧٥,٧% إلى ٨١,٩%، كما تميزت بانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني الذي تراوحت نسبته من ١,٣% إلى ٢,١% ، كما تميزت بانخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان، وتعد هذه من أهم النقاط حيث تراوحت نسبة الفقر من ٢,٤% إلى ٨%. كذلك، تميزت هذه المحافظات الخمس بارتفاع قيمة معامل "جيني" وهو معامل فني يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخول

وتراوحت نسبته بين ٢٥,٣% إلى ٣٧,٨%، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر، إلا أنها قد تميزت بارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بها.

وعلى الجانب الآخر، احتفظت خمس محافظات بالمراكز الأخيرة على مدى التقارير وهي الفيوم (٠,٦٦٩) والمنيا (٠,٦٨٢) وأسيوط (٠,٦٨١) وسوهاج (٠,٦٨٥) وبني سويف (٠,٦٩٧). وقد تميزت هذه المحافظات بانخفاض معدل القراءة والكتابة لدى البالغين الذي تراوحت نسبته بين ٥٧% إلى ٦٠,٥%، أيضًا تميزت بارتفاع نسبى لمعدل النمو السنوي للسكان الذي تراوح بين ٢,١% و ٢,٥%، كذلك ارتفاع نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان، وقد وصلت إلى ١٢% في الفيوم وتتراوح بين ٤٠% و٦٠% في باقي المحافظات، وتميزت أيضًا بانخفاض نسبي لمعامل "جيني" الذي تراوح بين ٢٣,٨% و ٢٥,٧%.

أما عن التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تعهدت مصر ضمن ١٩٠ دولة بالعمل على تحقيق أهداف الألفية التي تهدف إلى تحقيق حد أدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالفقر، والجوع، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم الابتدائي، والاستدامة والبيئة. وهنا يجب التأكيد أن الأهداف الإنمائية للألفية تتحدث عن مجرد حد أدنى للتنمية البشرية. وقد سعت مصر من خلال خطط وبرامج وسياسات التنمية إلى تحقيق هذه الأهداف ليس فقط على المستوى القومي، ولكن أيضًا على المستويات المحلية إيمانًا منها بأن ذلك هو الطريق للتعجيل بتقدمها وتحسين مرتبتها على مقياس التنمية البشرية.

وبالنسبة للهدف الأول وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، فقد حققت مصر بالفعل هدف الألفية المتعلق بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد يوميًا إلى النصف. على أنه من الممكن تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ على المستوى القومي، أما على المستوى المحلي فمن غير الممكن تحقيق هذا الهدف في ١٣ محافظة من محافظات مصر.

أما عن الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية وهو تعميم التعليم الابتدائي، فعلى المستوى القومي من غير المتوقع أن تحقق مصر النسبة المستهدفة لقيد الأطفال بالتعليم

الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ ولكنها تقترب منه (٩٦,٧%) لكل من البنين والبنات، أما على المستوى المحلي فهناك تسع محافظات من الممكن أن تحقق الهدف وثماني عشرة محافظة لم تحقق الهدف بعد.

وكان الهدف الثالث يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن المتوقع على المستوى القومي القضاء على الفجوة بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي وكذلك على مستوى جميع المحافظات (٩٩,٧%)، أما على المستوى المحلي فلن تتمكن ثلاث محافظات فقط من القضاء على هذه الفجوة في التعليم الثانوي وهي الوادي الجديد وشمال سيناء ومرسى مطروح.

أما عن الهدف الرابع وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال، فمن المتوقع على المستوى القومي تحقيق هدف الألفية فيما يتعلق بخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وأيضا وفيات الرضع بنسبة الثلثين، وعلى المستوى المحلي ستحقق كافة المحافظات الهدفين باستثناء ثلاث محافظات وهي القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

ويتعلق الهدف الخامس بتحسين الصحة الإنجابية، فإنه من المتوقع تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع على المستوى القومي، أما على المستوى المحلي، فإنه لن تنجح ست محافظات في تحقيق هذا الهدف.

وأخيرًا الهدف السابع وهو ضمان الاستدامة البيئية، فعلى المستوى القومي والمحلي حققت مصر هدف الألفية المتعلق بخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون مصادر مستدامة لمياه الشرب الآمن إلى النصف.

أما بالنسبة لخدمة الصرف الصحي فمن غير المتوقع أن تحقق مصر على المستوى القومي أو المحلي هدف الألفية باستثناء محافظة القاهرة، فهي الوحيدة التي من الممكن أن تحقق التغطية، كما ستقترب محافظتا بورسعيد والسويس منه.

وحول الجزء المتعلق بتقرير تقييم الفقر في مصر لعام ٢٠٠٦، الذي أعده الدكتور أشرف العربي، فقد تمثلت أهم النتائج التي رصدتها خريطة الفقر في مصر في عدة نقاط،

منها أن متوسط نسبة الفقر قد بلغ ٥٢% في الألف قرية الأشد فقرًا، في حين أن هذه النسبة في المائة قرية الأشد فقرًا هي ٧٧%. وأيضًا تركز الفقر بشكل كبير في صعيد مصر، فبينما يمثل هذا الإقليم ٢٥% من إجمالي السكان، فإن نصيبه من السكان الأشد فقرًا هو ٦٦%، كما أن ٩٥% من القرى الأشد فقرًا تقع في صعيد مصر. كذلك، فقد تركز الفقر في المناطق الريفية حيث يعيش ٥٦% من السكان في هذه المناطق، ويعيش أكثر من ٧٨% من الفقراء و٨٠% من الأشد فقرًا في هذه المناطق.

ولقد تم استعراض هذا الجزء بشيء من التفصيل لسببين: أولهما التأكيد على الأمانة والموضوعية التي حاول التقرير أن يتناول بها حجم التحدي التنموي الذي تواجهه مصر، وثانيا الإشارة إلى ضرورة التنسيق والتعاون الحقيقي في مواجهة هذا التحدي، ومن هنا جاءت فكرة برامج العقد الاجتماعي الخمسة والخمسين.

وقد طرح تقرير التنمية البشرية السابق الذي صدر عام ٢٠٠٥ رؤية جديدة لمستقبل مصر حتى عام ٢٠١٥، واقترح التقرير خمسةً وخمسين برنامجًا تنمويًّا تفصيليًّا موزعة على ثمانية محاور رئيسية هي: الفقر، التعليم الأساسي، الصحة، الضمان الاجتماعي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الزراعة، المياه والصرف الصحي، والإسكان وتطوير المناطق.

وقد تعرَّض التقرير كذلك للتكلفة الإضافية المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج التي قُدِّرت بحوالي ١٨٢ مليار جنيه بأسعار عام ٢٠٠٥، ويستحوذ برنامج الإسكان على ثلثها تقريبًا، يليه برنامج الفقر (حوالي ١٧%)، ومياه الشرب والصرف الصحي (١٦% تقريبًا)، ثم برنامجًا التعليم الأساسي والصحة (نحو ١٣% لكل منهما).

ومنذ صدور التقرير، بدأ الإعداد للخطة الخمسية السادسة التي تمتد من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١١، وقد تم إدراج عدد من برامج العقد الاجتماعي الخمسة والخمسين ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان من أهمها برنامج المياه والصرف الصحي. وللمقارنة، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفَّذة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي خلال الخطة الخمسية الخامسة (حتى نهاية ٢٠٠٦) حوالي ٢٢ مليار جنيه، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات العامة المعتمدة لمياه الشرب والصرف الصحي في الخطة

الخمسية السادسة حوالي ٦١ مليار جنيه، منها حوالي ١٢مليار جنيه في العام الأول (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وهذا يمثل استجابة جيدة لبرامج العقد الاجتماعي.

وتعتبر هذه بداية جيدة، حيث التزمت الحكومة إلى حد بعيد بالأهداف والرؤى العامة للبرامج التنموية التي اقترحها تقرير التنمية البشرية، ولكن مازال هناك العديد من هذه البرامج لم يتم إدراجها في خطة الدولة، بل إن مجرد تخصيص الاستثمارات وزيادة الاعتمادات المالية غير كافٍ، ولابد من تطوير آلية لمتابعة وتقييم المشروعات المنفَّذة، ومن هنا أيضًا جاءت فكرة إنشاء مركز العقد الاجتماعي داخل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كآلية للترويج لتبني وتنفيذ هذه المشروعات.

وتتلخص أهداف مركز العقد الاجتماعي في ثلاث نقاط، يأتي على رأسها تقديم طرح وشرح تفصيلي ومتابعة تنفيذ برامج العقد الاجتماعي الجديد المقترَحة في تقرير التنمية البشرية لمصر وهي خمسة وخمسون برنامجًا والتعامل معها ليس فقط باعتبارها مشروعات تنموية منفصلة، لكنها حزمة متكاملة يتم تنفيذها على أرض الواقع بإفساح المجال لدعم مبادرات توسيع نطاق تطبيق اللامركزية والمشاركة المجتمعية في صناعة القرار. ويحتاج تنفيذها على المستوى المطلوب للتنسيق بين الأجهزة الحكومية من ناحية، والتنسيق بينها وبين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص والمواطنين من ناحية أخرى، وذلك للعمل على تنفيذ برامج تنمية شاملة بالتعاون بين كافة الأطراف.

وبصفة عامة، يمكن تقسيم برامج العقد الاجتماعي إلى ثلاث مجموعات:

١- برامج الخدمات العامة التي تعد -ويجب أن تظل- شأن ومسئولية الوزارات الحكومية ذات الصلة، ولذلك تُموِّل هذه الخدمات في المقام الأول من الميزانية العامة وتنفذها الحكومة بتنسيق ومراقبة من منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

٢- برامج تقع حاليًّا تحت مسئولية الوزارات الحكومية ذات الصلة، لكن الخبرة الماضية والاعتبارات العملية المتصلة بالاستدامة والكفاءة والحاجة إلى النمو السريع، تدعو كلها إلى الانتقال إلى نموذج المشاركة في التكلفة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وإلى الانتقال إلى تحميل منظمات المجتمع المدني مسئولية أكبر لتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق والإشراف من جانب الحكومة.

٣- برامج تقع مسئوليتها بالكامل على منظمات المجتمع المدني وهي في المقام الأول برامج الدعوة والتوعية اللازمة لتنفيذ مجموعات أخرى من البرامج بنجاح مثل أنشطة التسويق الاجتماعي المرتبطة بحشد إجماع قومي يتعلق بمفهوم العقد الاجتماعي الجديد، وتعزيز مشاركة المواطنين، والاهتمام بقضايا المجتمع والقضايا العامة ومفهوم خدمة المجتمع وزيادة الوعي المتعلق بالتضامن الاجتماعي، وأهمية جمع المساهمات المالية من جميع المصادر لترشيد الانتفاع من هذه المساهمات والوصول بالفائدة لمستحقيها.

إن دور منظمات المجتمع المدني دور متمم ومكمل لدور الحكومة في كل برنامج، ولم يقصد من هذا الدور مجرد الحد من الضغوط المالية أو إعفاء الحكومة من جميع التزاماتها أو بعض منها، بل على العكس، سيكون هناك حاجة لمزيد من التمويل من جانب الحكومة وزيادة شاملة في الإنفاق على السلع العامة. ومن المتوقع أن يؤثر دور منظمات المجتمع المدني بإيجابية على فاعلية وكفاءة واستدامة هذه البرامج.

وتوجد أدوار مختلفة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج العقد الاجتماعي، منها الدعوة إلي تبني برامج العقد الاجتماعي بصورة مؤسسية تنعكس في صياغة السياسات العامة، وأيضًا في زيادة الوعي على مستوى المجتمع المحلي بخصوص هذه البرامج من خلال حملات التوعية، والمشاركة في تصميم هذه البرامج، وتعبئة المستفيدين والقيادات المحلية، كذلك تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات فعليًّا، والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتنفيذ هذه البرامج، وأخيرًا المتابعة والتقييم لأثر البرامج المنفذة بالفعل.

وهنا يجب التأكيد على أن الدورين الأول والأخير لمنظمات المجتمع المدني وهما الدعوة، والمتابعة والتقييم، هما دوران ثابتان في كل برنامج، أما الأدوار الأخرى فنسبة مساهمة الجمعيات الأهلية بها تختلف من برنامج لآخر.

إن برامج العقد الاجتماعي ليست مجرد مشروعات قطاعية، بل هي بلورة وترجمة للتراضي والتوافق حول حزمة حقوق أساسية تمثل حدًّا أدنى مقبولاً للحياة الكريمة، ومن الحقوق التي يجب أن تكون مكفولة لجميع المواطنين ما يضمن أمن المواطن في ظل سيادة القانون، والتعامل معه بالاحترام الواجب من قِبَل كافة مؤسسات الدولة، كما يضمن بيئة نظيفة وآمنة وفرص العمل المنتج واللائق، وخدمات التعليم ذي الجودة العالية وخدمات

التأمين الصحي، كذلك يضمن إتاحة مرافق البنية الأساسية وتسهيل الحصول على مساكن لذوي الدخل المنخفض وتوفير مساعدات مالية مباشرة للفئات التي تعاني من الفقر المدقع، وهذا كله بغرض الوصول إلى هدف واحد وهو توفير حياة كريمة لكل مواطن.

كذلك يجب الإشارة إلى فصلين في التقرير، أولهما فصل يختص بدور منظمات المجتمع المدني في مجال الصحة والبيئة ويعرض عددًا كبيرًا من التجارب الناجحة القابلة للتكرار التي قامت فيها الجمعيات الأهلية بدور كبير في حل كثير من المشاكل المتعلقة بالصحة والبيئة. والفصل الآخر يتعلق بالإسكان حيث يعرض عددًا كبيرًا من التجارب التي شاركت فيها الجمعيات الأهلية بنجاح في مجاليْ تطوير العشوائيات وتوفير المساكن لذوي الدخل المنخفض.

ماجد عثمان:

نشكر الدكتورة سحر الطويلة على هذا العرض، وننتقل للعرض الثالث وتقدمه الدكتورة فادية علوان وكيل كلية الآداب جامعة القاهرة وأستاذ علم النفس الارتقائي، وستحدثنا عن دور المجتمع المدني فيما يتعلق بتقديم التعليم المبكر.

فادية علوان:

الموضوع الذي نتناوله يختص بدور منظمات المجتمع المدني في النهوض ببرامج التعليم المبكر في مصر. ويشير التعليم المبكر إلى التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وينقسم إلى مرحلة رياض الأطفال من ٤ إلى ٦ سنوات وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم من الناحية الرسمية، ومرحلة دور الحضانة وهم الأطفال الأصغر سنًّا حتى سن ٤ سنوات وتتبع وزارة التضامن الاجتماعي. ومنظمات المجتمع المدني هي مؤسسات تعمل خارج دائرة العمل الحكومي وهي غير هادفة للربح، ولها دور فعال في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي إما في صورة جمعيات أهلية أو قطاع خاص غير هادف للربح.

وبالنسبة للجمعيات الأهلية، فهي تتبع وزارة التضامن الاجتماعي، وقد ظهر خلال البحث أن هناك حوالي ٢٠,٠٠٠ جمعية أهلية تتوزع أنشطتها في مجالات كثيرة، منها الطفولة والأمومة ورعاية الأسرة والمساعدة الاجتماعية وغيرها من الاختصاصات، ولكن لا توجد أي جمعية من هذه الجمعيات تقع تحت فئة التعليم المبكر. وبسؤال وزارة التضامن

الاجتماعي عن الجمعيات المختصة بالتعليم المبكر، وجد أن هذه الجمعيات تقع تحت فئة الطفولة والأمومة، أي أن هناك حوالي ٥,١٥٠ جمعية أهلية يتبعها حضانات للأطفال، بالإضافة إلى وجود جمعيات أخرى تتبعها دور حضانة تقع تحت فئات أخرى مثل فئة تنمية المجتمع تبلغ العدد الإجمالي لدور الحضانة في مصر ١٠,٠٠٠ دور حضانة ، تم تقسيمها إلى ثلاث فئات حسب الجهات التابعة لها وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١) يوضح أعداد دور الحضانة فى مصر حسب الجهات التابعة لها:

جمعيات أهلية		مصالح وشركات		أفراد		إجمالي	
دور	ملتحقون	دور	ملتحقون	دور	ملتحقون	دور	ملتحقون
٥,٧٥٣	٣٥٦,٢٣٤	١٠٤	٦,٨٥٨	٤,٧٢٣	٢٩٣,٣٢١	١٠,٨٢٦	٦٧١,٦٢٦

ومن الجدول السابق يتضح أن الجمعيات الأهلية تقوم بالإشراف على حوالي ٥٥% من دور الحضانة في مصر، في حين يقوم القطاع الخاص بالإشراف على ٤٢% فقط من هذه الدور، وتساهم المؤسسات الخاصة والشركات والمصالح بالإشراف على ٣% فقط. وهذا يدل على الدور الفعَّال الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في قضية التعليم المبكر.

أما بالنسبة لرياض الأطفال والتي تتبع رسميًّا وزارة التربية والتعليم، فيوضح الجدول رقم (٢) البيانات الأساسية لتلك المرحلة:

جدول رقم (٢) يوضح أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في مصر
في القطاع الحكومي والخاص

البيان	حكومي	خاص	الإجمالي
عدد المقيدين (ألف تلميذ)	٤١١,٤	١٧٤,٧	٥٨٦,١
عدد المدارس (ألف مدرسة)	٥,٢	١,٤	٦,٦
عدد الفصول (ألف فصل)	١٢,٩	٦,٣	١٩,٢

كذلك يوضح الرسم البياني رقم (١) تطور نسبة الالتحاق برياض الأطفال من عام ١٩٩٨-١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، يلاحظ من هذا الرسم البياني أن نسب استيعاب الأطفال في هذه المرحلة تزداد تدريجيًا بحيث وصلت في السنة الأخيرة (٢٠٠٥/٢٠٠٦) إلى حوالي ١٦% من مجموع الأطفال الذين تقع أعمارهم في الفئة من ٤-٦ سنوات.

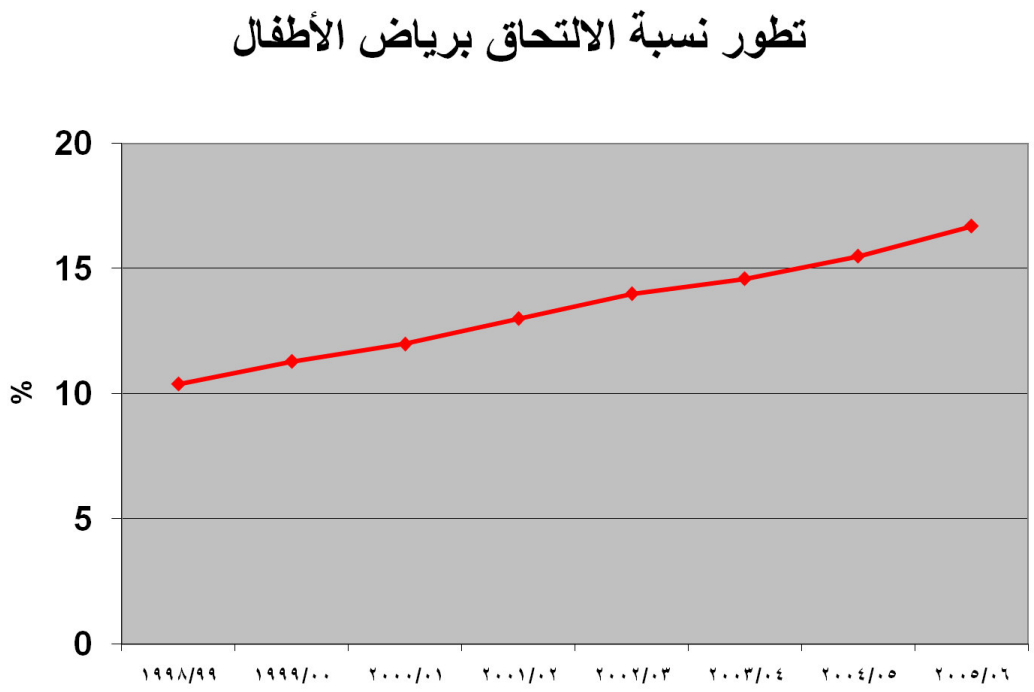

هذا ويلاحظ أن عدد الأطفال الملتحقين بدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية يصل إلى ٣٥٦,٢٢٤ طفل، والذين من المفترض رسميًّا أن تقع أعمارهم تحت سن ٤ سنوات. مع ذلك فقد كشف المسح الميداني لهذه الحضانات أن حوالي ٦٠ % من الأطفال الملتحقين بها تقع أعمارهم من ٤-٦ سنوات، ويقدَّر هذا العدد بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ طفل، ويمثل هذا العدد ٦% من المجموع الكلي للأطفال في الفئة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات، والتي تصل إلى ٣,٥٠٠٠ مليون طفل. ومن هنا نلاحظ أن النسبة الحقيقية للأطفال الملتحقين ببرامج التعليم المبكر في مصر هي ٢٢%.

تشير هذه الحقائق إلى ضرورة شراكة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم المبكر، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها:

١- محدودية موارد الدولة، إذ تقدَّر التكلفة المالية المطلوبة بحوالي ١٠٣ ملايين دولار أمريكي للحصول على نسبة استيعاب ٣٠ %.
٢- عدم تكافؤ في الفرص، إذ لا يتوازن نصيب الأثرياء ونصيب الفقراء من التعليم المبكر.
٣- عدم الكفاءة كما تنعكس في انخفاض جودة التعليم المبكر فى مصر.

أهمية شراكة المجتمع المدني في خدمات التعليم المبكر

تتسم الجمعيات الأهلية بوجه عام بالعديد من الخصائص التي تمكِّنها من أن تكون ذات دور كبير في برامج التعليم المبكر حيث إن طبيعة العمل فيها تطوعي، كما أنها تستطيع الوصول بسهولة إلى الطبقات الأكثر فقرًا وحرمانًا، وهي أيضًا أكثر انفتاحًا وإبداعًا ومرونة في تقديم الخدمات. ولكل تلك الأسباب يدعو تقرير التنمية البشرية إلى ضرورة تحقيق مشاركة فعالة بين الجمعيات الأهلية في برامج التعليم المبكر في مصر.

نماذج ناجحة

وهناك بعض النماذج الناجحة لعدد من الجمعيات الأهلية في مصر التي قامت بدور فعَّال في تقديم برامج جيدة للتعليم المبكر. ومن المشكلات التي واجهتنا في اختيار الجمعيات ذات التجارب الناجحة مشكلة نقص المعلومات التي تمكننا من التوجه لجمعية بعينها، إلا أنه أمكن -من خلال بعض البيانات- التوجه إلى الاتحاد النوعي المركزي لتنمية الطفولة المبكرة والذي تم إشهاره عام ٢٠٠٣. بدأت فكرة إنشاء هذا الاتحاد في عام ١٩٩٥ بعدد قليل من

الجمعيات الأهلية التي كانت منتشرة في حوالي خمس محافظات، ثم بدأ استقطاب بعض الجمعيات الأكثر فاعلية ونشاطًا حتى وصل عدد جمعياته الآن إلى أكثر من ٣١ جمعية.

ومن أهداف هذا الاتحاد تحسين قدرات المنظمات الأهلية العاملة في مجال تنمية الطفولة المبكرة، وتطوير برامج تعليمية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، كذلك توفير بيئة صحية آمنة للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة وتعزيز التعاون مع الأسر. وقد أجرينا دراسة ميدانية على الجمعيات الأهلية التابعة لهذا المركز، لتقييم دور الحضانة بها وفقًا لمعايير جودة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة التي قمنا بوضعها، وهي التفاعل بين المعلمات والأطفال، وجودة المنهج، والعلاقات بين المدرسين والأسر، والكفاءة العلمية والتدريبية لمشرفات الحضانة، والإدارة، وطرق التوظيف، والبيئة الطبيعية، والصحة والأمان، والتغذية، والقياس والتقويم.

من خلال هذه المعايير أمكن الوصول إلى بعض النماذج الناجحة في مجال التعليم المبكر وأولها "**جمعية الجيزة للأم والطفل**" الموجودة في حي إمبابة وتعتبر من أقدم الجمعيات التي أنشئت في مصر في مجال التعليم المبكر. وتقع هذه الجمعية على مساحة ١٩٠٠ متر، ويُخصص الجزء الأكبر من هذه المساحة لدار حضانة تتسع لخمسمائة طفل، وقد تم تصميمه خصيصًا لهذا الغرض، وملحق بهذه الحضانة حديقة ومكتبة ومطبخ يقدم وجبة غذائية لكل طفل بالحضانة ليس كطعام فقط ولكن أيضًا لتعليم الطفل الممارسات الصحية السليمة، وقد قمت بزيارة هذه الحضانة والتي تعتبر إحدى أفضل الحضانات العشر التي قمنا بزيارتها. ومن ضمن أنشطة هذه الجمعية تقديم برامج محو أمية وشهادات معتمدة للحصول على عمل، ونادٍ للطفل، ووحدة تنظيم أسرة، ومشغل. كذلك من مميزات هذه الجمعية هي أنها لا تعتمد على أي منح خارجية، ولكنها تعتمد في الموارد على تبرعات خيرية من الأصدقاء وأهل الخير ومساعدات رمزية من وزارة التضامن الاجتماعي. أما الخصائص التي تميز هذه الجمعية، فهي اتساع المساحة وفنية التصميم الهندسي، وتطبيق مناهج تربوية رائدة في التعليم المبكر، وتطوير أداء المعلمات ومشرفات الحضانة (دورات تدريبية)، والاستخدام الفعلي للوسائل التكنولوجية في التعليم، وتقديم وجبة غذائية للطفل، ويمثل الاشتراك الشهري للطفل قيمة رمزية لما يقدَّم من خدمات.

ومن التجارب الناجحة أيضًا في مجال التعليم المبكر "**الجمعية المركزية لرابطة مشرفات دور الحضانة**"، ومن أهم أنشطتها الدعم المؤسسي لـ ٢٧٠ جمعية على مستوى الجمهورية حتى تصبح نموذجًا مرشدًا لباقي الجمعيات الأهلية في مصر، كذلك إنتاج وسائل تربوية سمعية وبصرية وإصدار كتب عن تنمية الطفولة المبكرة، وإنشاء آلية للتدريب والعمل بها على المستوى المحلي والمركزي في المحافظات من خلال برنامج تدريب المدربين، وأخيرًا تقديم برنامج مكثف للتأهيل التربوي للمشرفات مدته ٦ شهور بالتعاون مع كلية رياض الأطفال. كما أنه من مقومات نجاح هذه الجمعية تقديم نموذج جيد لأهمية تفعيل دور الإدارة والإشراف من جانب الوزارة مع تفعيل دور المشرفة وفريق العمل في الحضانة وأيضًا إنتاج وسائل وألعاب تربوية وكتب مرشدة كجزء من عمليات التدريب للمعلمات، وإشراك أولياء الأمور إشراكًا فعليًا في تنمية مهارات الطفل ومتابعته، كذلك تقديم منهج متميز للجودة فيما يتصل بالمنهج التعليمي لدور الحضانة.

رؤية اقتصادية مقترحة للبرامج التعليم المبكر في مصر

تم وضع رؤية اقتصادية للتعليم المبكر في مصر، والذي يظهر أن تكلفة الطفل سنويًا في القطاع الخاص في المناطق محدودة الدخل تساوي ٦٠٠ جنيه (٥٠جنيهًا×١٢شهرًا) مقسمة إلى قسمين: تمويل ذاتي من الأسر ويساوي ٣٠٠ جنيه، وتمويل مجتمعي مساوٍ له. وإذا كان المستهدف هو تعليم ٥٠٠,٠٠٠ طفل في الفترة العمرية بين ٤-٦ سنوات ويمثل هذا العدد أطفال أفقر ١٥% من الأسر المصرية، فإن ذلك سيتطلب ١٥٠ مليون جنيه سنويا. كذلك يمكن التدرج للوصول لتغطية ٥٠٠ ألف طفل على مدى ٥ سنوات بالبدء بـ ١٠٠ ألف طفل في كل سنة بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، مع إضافة ١٠٠ ألف سنويا، ويمكن البدء بمحافظات الصعيد مثل محافظة سوهاج وأسيوط والتي تفتقر كثيرًا إلى خدمات التعليم المبكر بها.

ويمثل الشكل التالي دور كلٍّ من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم المبكر:

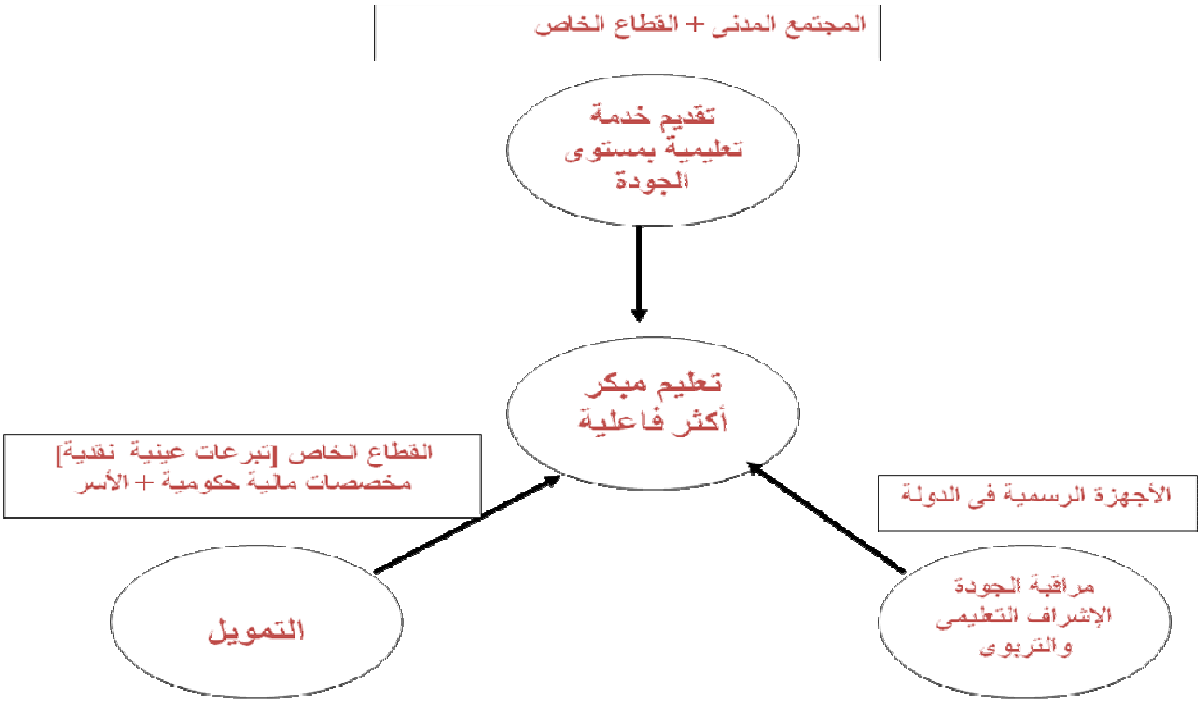

ماجد عثمان:

نشكر الدكتورة فادية علوان، ونبدأ الآن المناقشات والمداخلات.

سعيد حسن زلط:

هناك اعتراض قومي متزايد في مصر على حزمة رفع الأسعار التي حدثت في شهري إبريل ومايو ٢٠٠٨ حيث إن هناك اقتراحات لأوجه الحصول على إيرادات جديدة حقيقية عادلة لم تنظر إليها وزارة المالية. أيضًا للحفاظ على حرية الصحافة في مصر وعدم إغلاق الصحف المصرية، فإنه يوجد ٢٥ مادة حبس للصحفيين في مصر، ونرجو في ضرورة عاجلة تعديل هذه القوانين وإلغاء مواد الحبس منها. أيضًا ضرورة وضع قانون بعقوبات مشددة على أهالي المتسربين من التعليم الأساسي الحكومي كما يحدث في كثير من الدول المتقدمة، رحمةً من تزايد في عمالة الأطفال والأمية وأطفال الشوارع.

عزة أحمد عبد العزيز (مدير عام إدارة تنسيق ومتابعة الصرف الصحي):

لماذا لا نستخدم الحزام الصحراوي الذي يحيط بالإسكندرية لوضع برامج اقتصادية وزراعية؟ خصوصًا أن الساحل الشمالي الشرقي معرَّض للغرق والغربي به الكثير من الحوادث نظرًا لفقدان خريطة الألغام الموجودة، فمن الممكن إقامة زراعات في هذا الحزام الصحراوي لامتصاص البطالة. أيضًا من الممكن استخدامه كمصدٍّ للرياح والأتربة لنحمي الإسكندرية من التلوث.

عبد الفتاح متولي (موظف سابق بمحافظة الإسكندرية):

إن التنمية البشرية تبدأ بالتنمية الفكرية والتنوير الثقافي، وهي منفذ للوصول إلى حقوق الإنسان المكرَّم كما خلقه الله مكرمًا لتكتمل المنظومة للصالح العام. ولابد من محاربة الفساد والاحتكاريين ونسف الروتين وسياسة الجذب إلى الخلف وخرق السفينة. ولابد من تناغم وانصهار كل شرائح المجتمع في منظومة واحدة حتى نصل إلى أهداف التنمية البشرية. ويؤثر تزايد عدد السكان عشوائيًّا في كل محافظة على تخطيط المحافظات الاقتصادي والاجتماعي، ويمثل عائقًا يؤثر في التنمية العامة، ولابد من تنظيم هذا دون أي روتين. كذلك لابد من بناء جسور التواصل بين أفراد الشعب والقيادة حتى نعالج المشاكل العامَّة فورًا. والمهم هو تفعيل ما جاء في تقرير التنمية البشرية حتى يكون هناك مصداقية، فمصر تستطيع أن تعبر هذه المشاكل بسلام.

عبد الملك جرجس سليمان:

في شهر ديسمبر الماضي عقدت جماعة "تحوتي" للدراسات المصرية بمكتبة الإسكندرية مؤتمر تمكين الفقراء، وفي هذا المؤتمر طرحت الدكتورة سحر الطويلة فكرة العقد الاجتماعي، وعلى الفور تبنت جماعة "تحوتي" هذه الفكرة الواعدة وقررت أن يكون مجال نشاطها الرئيسي، وفعلاً قامت الجمعية بجهود مكثفة مع أعضائها في بلورة مقترح بهذا الخصوص، ولكن حتى الآن لم يعلن عن موعد يتيح مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل العقد وتقديم مقترحات، كذلك لم يصدر بيان يوضح الشروط المنظمة.

سحر الطويلة:

أشكر الدكتور عبد الملك جرجس على تذكيرنا بهذا الحدث، كما أشكر حماس جماعة "تحوتي" وتبنيهم لفكرة العقد الاجتماعي الجديد واستعدادهم للمشاركة في الترويج

لها. والخطوة التالية هي أن ننظم منتدى شهريًّا تتم فيه مناقشة أحد أبواب تقرير التنمية البشرية مع المسئولين الحكوميين المختصين بموضوع هذا الباب. وأعتقد أن هذه الندوات ستعطي مجالاً أكبر للجمعيات الأهلية للمشاركة؛ كل جمعية حسب اهتماماتها بالأبواب المختلفة في التقرير. كذلك سنبدأ عملية حشد وتعبئة للجمعيات الأهلية بناءً على اهتمامها، فمثلاً سيتم جمع الجمعيات الأهلية المهتمة بالدعوة ووضع برنامج خاص بها يشمل الترويج لفكرة العقد الاجتماعي وبرامجه الخمسة والخمسين.

ابتسام السيد زغلول (صيدلانية):

لن يتم التقدم في أي محافظة من محافظات مصر إلا بتطبيق مبدأ اللامركزية، أرجو العمل على إرساء هذا المبدأ.

هبة حندوسة:

أنا أتفق تمامًا مع هذا المبدأ.

حسام الدين محمد (طبيب امتياز):

لماذا لا يتم تنظيم برامج تنمية بشرية في الجامعات؟

ماجد عثمان:

أعتقد أن مفهوم التنمية البشرية الذي تقصده هو التدريب، أما ما نتحدث عنه نحن فهو مفهوم التنمية بشكل أكبر من مجرد تنمية الموارد البشرية، فهو يشمل الصحة والتعليم والدخل.

شريف العباسي (الرئيس التنفيذي لمركز الدراسات العمرانية والتخطيطية بالإسكندرية):

الموارد البشرية هي العنصر الهام والفعَّال لأي تطور، وهو مكمن قوة المجتمع وذخره للمستقبل، فالبشر هم أثمن ما في الوجود من كائنات، ومن البديهيات التي لا تقبل الجدل أنه لا تنمية –في أي صورة من صورها– دون مشاركة شعبية حقيقية، لأنه من طبيعة الأشياء أن من لا رأي له لا فعل له. وهذا النشاط البشري يلزمه نسق إداري منظم

وواضح، لأن التنمية تستند على الديمقراطية والتحرر الاقتصادي. وكما أن البشر هدف التنمية، فإنهم في الوقت نفسه من أدواتها، والأهم من التنمية هو كيفية إدارة تلك التنمية. وبدون بشر مؤهلين تأهيلاً راقيًا وملائمًا لمستويات التقدم العلمي والتكنولوجي المميز للقرن الحادي والعشرين بكل تعقيداته، فإنه يصعب علينا التحدث عن أي آفاق حقيقية للتقدم الوطني. وبنظرة سريعة للمستقبل، فإن واقع التعليم في مصر حاليًّا يمثل نقطة الضعف الرئيسية التي تعوق النهوض الوطني المنشود، وبالتالي فإن إصلاح التعليم إصلاحًا شاملاً يمثل نقطة البداية الحقيقية والجادة لأي مشروع نهضوي، يتحول بعده المواطن إلى فاعل بعد أن أمضى ما يزيد عن نصف القرن وهو مفعول به، تاركًا للآخرين – مهما حسنت نيتهم أو عظمت كفاءتهم– أن يقرروا له مصيره ومستقبله.

والعمران ناتج التنمية، وهو ينشأ في مكان يزاول فيه إنسان نشاط معين، وقيمة هذا المكان دائمًا ما تكون من قيمة هذا الإنسان. إن الإنسان المؤهل يساوي عمرانًا منظمًا ومخططًا، والعكس صحيح. كذلك فإن التدخل المخطط والإدارة المحلية الواعية تنتج بيئة صالحة وجميلة. كذلك تدخل السكان أصحاب المصلحة في المكان تؤدي إلى رؤية محلية ملموسة وواقعية، وأخيرًا فإن مشاركة السكان في الوصول إلى القرار يؤدي إلى الارتقاء بالإدارة المحلية.

محمد الصاوي (ترزي):

بصراحة، هل الحكومة هي التي تقوم بتطبيق الديمقراطية؟ أم المجتمع المدني؟

مجدي مؤنس (مهندس):

لا يمكن للتنمية البشرية المأمولة أن يكون لها وجود في ظل النظام التعليمي الحالي، وأطالب بضرورة إحلال المناهج والأنظمة الحالية بالمناهج الأمريكية وبدون إدخال أية تعديلات عليها؛ بمعنى أن تدرَّس باللغة الإنجليزية تمشيًا مع مرحلة العولمة التي أصبحت تشغل إعداد الشباب لمعايشتها في كل مكان، ولكي نلحق بركب التقدم الذي يستحقه مجتمعنا وشبابنا.

يحيى حليم زكي (أستاذ متفرغ بكلية الطب ورئيس قطاع الشئون الأكاديمية والثقافية بمكتبة الإسكندرية):

يجب أن تُنمَّى ثقافة الخدمة العامة من السن الصغيرة، ويجب أن تكون الخدمة التطوعية ضمن البرامج الدراسية عن طريق تلاحم المدارس والمجتمع المحيط، وهذه هي البراعم للمجتمع المدني القائمة على ثقافة العطاء والخدمة.

تيسير السيد الشوربجي (مدير عام شئون قانونية بإحدى شركات الكهرباء):

بالنسبة للجمعيات الخيرية فهي كثيرة، فنحن نساهم بالزكاة والصدقات، ولكن لا توجد بها رقابة؛ فنحن نرى المريض خارجًا من المستشفى يشتكي وحالته يرثى لها. أما بالنسبة للصحافة القومية، فأراها مليئة بالمانشتات الاستفزازية، وكأننا أصبحنا تجَّار عقارات نبيع ونشتري في الأراضي. أيضًا أتساءل عن المصادر التي تموِّل الأندية الكبيرة، وما مهمة هذه الأندية؟

عايدة نور الدين (محامية ورئيس جمعية المرأة والتنمية):

لتحقيق التنمية المنشودة ولتحقيق الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يجب أن يكون كل شريك ذا قوة فعَّالة ومتساوية مع باقي الأطراف، أو على الأقل متقاربة، لذلك هناك إجراءات كثيرة خلاف ما ذُكر في التقرير لتحقيق دور المجتمع المدني؛ وإلى جانب مراجعة قانون الجمعيات، يجب تأهيل المتعاملين –خاصةً من وزارة التضامن الاجتماعي– مع الجمعيات نظرًا لوجود فجوة بين القائمين على الجمعيات والموظفين، وإن كان هذا قد ظهر بعد ظهور التمويل الأجنبي. كما يجب على الجمعيات ذاتها توفير دخل ذاتي لها ورصد جزء من إيرادها لتدريب القائمين على العمل داخلها. وذلك رغم أن الجمعيات الأهلية ترفع عبئًا كبيرًا عن الدولة لتحقيق التنمية المنشودة، ولكن من الإجراءات المطلوبة فعلاً لكي تكون جمعيات قوية وفعَّالة، يجب تعديل قانون الجمعيات بناءً على مشاركة الجمعيات ذاتها.

ناريمان حسين أحمد (عضو بأمانة المرأة في الحزب الوطني وعضو بجمعية أصدقاء المكتبة):

أنا لا أرى أي نشاط حقيقي لبعض الجمعيات الأهلية.

عادل إبراهيم (عضو جمعية الكتَّاب والأدباء وجمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية):

ذكرت الدكتورة هبة حندوسة وجود عدد كبير من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة قبل الثورة، ولكنني أقول إنه لم يكن هناك سوى أقل القليل من تلك الجمعيات. وأؤكد ضرورة توفير الإمكانيات للمجتمع المدني كما وفرتها الدولة للقطاع الخاص، فقد آن الأوان أن يتعاون رجال الأعمال تعاونًا جادًّا مع الدولة.

المرسي السيد حجازي (أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية):

ذكرت الدكتورة سحر الطويلة أن الهدف من العقد الاجتماعي هو حياة كريمة لكل مواطن، ولا أعتقد أن الدولة أو منظمات المجتمع المدني تختلف على هذا الهدف الذي يعد من الأمن القومي للمجتمع والذي يقع تحت مظلة التنمية. وفي تقديري أن الإصلاح السياسي ضرورة، إذ لا يمكن جعل المشاركة فاعلة بدون وجود إصلاح سياسي الذي من أهم جوانبه فض العلاقة بين الثروة والسلطة. كما أرى أن هناك أمرًا يخل بالعقد الاجتماعي الجديد بالإسكندرية، وهو ما اتفق عليه مجلس جامعة الإسكندرية حول نقل مقر الجامعة من مكانها بوسط الإسكندرية إلى خارجها. ولأن التعليم يحقق عوائد اجتماعية واقتصادية مهمة فهو يوفر الكفاءات العلمية ويؤدي إلى وفرة في الإنتاج، لذلك فإنني أرفض نقل جامعة الإسكندرية بل أقترح إقامة فرع آخر للجامعة.

محمد السيد محمد (عضو بحزب الوفد):

إذا كنا سنلجأ للبرامج الخارجية، فلا مانع من أن يكون بها تنوع بحيث يكون بعضها من أوروبا وأمريكا وغيرهما، لكن لابد من النظر لهذه البرامج بعين النقد وألا يتم تطبيقها كما هي.

هبة حندوسة:

أولاً بالنسبة للامركزية والمشاركة والديمقراطية، فقد تطرق التقرير لكل هذه المطالب وأنا أتفق مع كل ما سمعته. أما بالنسبة لبعض النواحي الفنية كالحزام الصحراوي، وكانت محافظة قنا من أوائل المحافظات التي اهتمت بتنمية الظهير الصحراوي في الصعيد وقد أصبح حقيقة الآن في الخطط القومية.

أما بالنسبة للتجارب الخارجية، فقد اتضح على مستوى العالم أن التغلب على مشكلة الفقر مثلاً فكرة ليست قديمة فقد نشأت في التسعينيات في أدبيات الأمم المتحدة ثم احتضنتها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي. وتعتبر مصر من أولى الدول التي حاولت التعرف على جوانب هذه المشكلة وطرق حلها، ليس على المستوى القومي فقط بل على مستوى المحافظات أيضًا، والمطلوب فعلاً مشاركة حقيقية وإدخال ما يسمى بالممارسات المفضلة أو الـ Best Practice، كذلك لابد من اللجوء إلى تجارب خارجية على أن نكيفها لتتناسب مع متطلبات مصر.

أخيرًا، أؤكد على ضرورة توعية الشباب بالمواطنة، فأحيانًا لا تمكِّن الظروف الاجتماعية بعض الشباب من المساهمة والتطوع، ولذلك يجب دعم الجمعيات الأهلية لتحاول إشراك الشباب بأنشطتها.

سحر الطويلة:

أعتقد أن دور المجتمع المدني دور مهم، وإذا كنا نتكلم عن الديمقراطية – أو على الأقل في المرحلة الانتقالية لحين الوصول إلى التطبيق الحقيقي والفعلي للديمقراطية- فمن أهم أدوار الجمعيات الأهلية أن تكون حلقة الوصل التي تنقل صوت المواطن إلى الدولة. ويعتمد هذا على تحمُّل منظمات المجتمع المدني للمسئولية، بحيث تستحق لقب الوسيط النزيه بين المواطن والحكومة؛ فهناك حالة من فقدان الثقة بين الطرفين وأحد الحلول المطروحة أن ترقى الجمعيات الأهلية إلى القيام بدور الوسيط إلى جانب المجالس المحلية.

فادية علوان:

فيما يتعلق بضرورة إحلال الأنظمة والمناهج الحالية بالأنظمة الأمريكية، أقول إنني ضد هذا الرأي، ولكنني أرى ضرورة تحديث المناهج والأنظمة التعليمية الموجودة، والتحديث يأتي عن طريق الاطلاع على ما هو بالخارج دون أن يتم نقله، بل يجب أن نختار وننتقي ما يناسب مجتمعنا، فالعلم سلعة لا تستورد، لكن لابد من أن تتم نشأته وتدشينه منذ الطفولة.

ماجد عثمان:

في نهاية هذا اللقاء أشكر الحضور على المساهمة في إثراء هـــذا الحـــوار، وإلى لقـــاء قـــادم في منتدى الحوار.